الناصرية والنظرية الثورية

بقلم الدكتور فؤاد مرسي

تطورت المفاهيم الثورية عند جمال عبد الناصر في اتجاه صاعد منذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . ويمكن القول بأن هذا التطور قد انطوى على ثلاث مراحل هامة .

ففي **مرحلة اولى** تبدأ بالاستيلاء على الحكم وتنتهي بتأميم قناة السويس وهزيمة الغزو الثلاثي ، كانت افكاره تدور حول حتمية تصفية الاقطاع تمهيدا لكسب الاستقلال السياسي من بريطانيا العظمى عن طريق المفاوضات وبالتفاهم مع الولايات المتحدة . غير ان مساندة الولايات المتحدة لاسرائيل وحجب السلاح عن مصر ثم سحب وعدها بقرض السد العالي كانت مواقف حاسمة ، وضعت نهاية لمرحلة التردد في صياغة مفاهيم القضية الوطنية بوصفها ثورة معادية للامبريالية العالمية .

وابتداء من هذه النهاية بدأت **مرحلة ثانية** هي مرحلة تثبيت الاستقلال . كانت الثورة قد قطعت شوطا بعيدا ضد مناورات رأس المال الاجنبي في محاولة للتصنيع . لكن من معركة السويس ، انبعثت ، كما يقول عبد الناصر، احتمالات العمل الثوري غير المحدود . من معركة بور سعيد تأكد اتجاه الثورة انها (ثورة قوى الشعب العاملة التي كانت تدافع عن ارض الوطن) . وبصفة خاصة ، فانه من قلب النار خرجت قرارات تمصير الاقتصاد ، ثم خطة التصنيع الاولى ، والخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . عندئذ طرح عبد الناصر مفهومه عن اعادة بناء الاقتصاد الوطني . وطالب (باقامة اقتصاد وطني ثم العمل على تنمية هذا الاقتصاد ثم تطوير هذا الاقتصاد ليواجه حاجات المجتمع والعمل على اقامة عدالة اجتماعية) . لم يكن يريد ان يصفي او يقضي على الرأسمالية ، فرأس المال الوطني ضرورة لازمة (في هذا الوقت) من اجل تطوير الاقتصاد القومي . وانما كان يطالب بأن تكون القيادة الاقتصادية للدولة ، فلقد عانى كثيرا من فروغات رأس المال الكبير في مجالات التنمية الاقتصادية المقترحة . لم يرفض ، بل طلب مساهمات رأس المال الاجنبي ورأس المال المحلي الكبير . وطلب معونة البلدان الاشتراكية . كانت اعتبارات التنمية الملحة تدعوه لطرق كافة الابواب المحتملة لتمويل هذه التنمية . فلقد توصل الى فهم دقيق لموضوع التنمية بوصفها (الصيغة المحققة للتقدم في جميع نواحيه) . وهكذا طرحت قضية تثبيت الاستقلال ، بوصفها قضية كسب الاستقلال الاقتصادي ، قضية بناء اقتصاد وطني حديث ، قضية التنمية الاقتصادية . وعندما فشلت تماما كافة محاولاته لجذب رأس المال الاجنبي ورأس المال المحلي الكبير، بحيث غدت التنمية في خطر ، كانت قرارات يوليو ١٩٦١ .

وبدأت **مرحلة ثالثة** واخيرة في فكر عبد الناصر ، هي مرحلة التحول الاجتماعي . فمن واقع معركة التنمية الاقتصادية كان لا بد ان تدخل الثورة في صراع اخير لتصفية مراكز رأس المال الاجنبي ورأس المال المحلي الكبير . ومن واقع معركة التنمية الاقتصادية كان لا بد ان تطرح قضية التوزيع بعد طرح قضية الانتاج . يقول عبد الناصر نفسه (لقد ادركنا بوضوح ان التنمية لا بد ان تقترن بالتوزيع) . هكذا طرحت القضية الاجتماعية وهكذا اكتسبت الثورة مضمونا اجتماعيا واضحا . ومن ثم دخل دنيا التحولات الاجتماعية الفسيحة من باب التنمية الاقتصادية . ومنذ ذلك الحين صارت التنمية الاقتصادية محور الحياة السياسية نفسها . وتحددت ابعاد العمل الثوري ، وسار في اتجاه فكري موحد ، اخذ يزداد نضجا منذ صياغة ميثاق العمل الوطني . وبعد ان كان العمل الثوري يبدو وكأنه رد لفعل خارج عنه ، **صار** فعلا له منهج واهداف واساليب عمل وصيغ تنظيمية .

لقد فرض الحل الاشتراكي نفسه بغير بديل كطريق للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . واذا كان عبد الناصر قد اخذ بالطريق الاشتراكي للبناء ، فان (الاشتراكية لا يمكن ان تكون الا اشتراكية علمية) . وهذه الاشتراكية العلمية هي اشتراكية واحدة، هي الغاء استغلال الانسان للانسان ، وازالة المجتمع المتعدد الطبقات (تقريب الفوارق بين الطبقات بالقضاء على هذه الطبقات) . ومن ثم فلا بد من بناء مجتمع جديد هو مجتمع الكفاية والعدل ، الذي يفترض مرحلة انتقال تقضي على الطبقات، وتصفي التفكير الطبقي بالاعتماد على قوى الشعب العاملة وبخاصة الفلاحين والعمال والتسليم بدور الرأسمالية الوطنية . بعدها يتم الانتقال الى الاشتراكية التي هي (طريق لا نهاية له) .

هكذا نما فكر جمال عبد الناصر ونضج من خلال نمو الثورة المصرية ونضجها . فالثورة المصرية التي بدأت مجرد ثورة وطنية قد تحولت من ثورة وطنية الى ثورة اجتماعية اي الى ثورة وطنية ذات مضمون اجتماعي . وذلك هو طابع الاستمرار في هذه الثورة . وهذا الاستمرار هو الذي ميز ايضا فكر وعمل جمال عبد الناصر وصنع طول نفسه الثوري ولهذا يقول عبد الناصر (ان هذه الثورة المستمرة هي سبيلنا الى بناء بلدنا ، وهي سبيلنا الى ان نعوض ما فات) . لم تعد الثورة المصرية تكتمل الا باعادة بناء مصر اجتماعيا . وعلى الرغم من التضارب بين طبيعة كل من الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ، فلقد اصبحتا ثورة واحدة مستمرة تنجز اهدافها بالقضاء على الظلم الاجتماعي والاستبداد الطبقي. وهكذا بعد الاستيلاء على السلطة اصبح الاحتفاظ بها مطلوبا لاجراء تغيير اساسي لنظام المجتمع . وهنا نلمس الاحساس العميق بعامل الزمن ، اي بالحتمية التاريخية . فالضرورة الموضوعية هي التي حكمت استمرار الثورة وتحولها من ثورة وطنية الى ثورة اجتماعية .

فالواقع اننا نشهد تحولات هائلة في البلدان التي كانت مستعمرة او شبه مستعمرة . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اطردت حركات التحرر الوطني لتصبح ظاهرة عالمية بارزة . ومن ثم اندمجت الثورة الاشتراكية العالمية مع الثورة العالمية لتشكلا تيارا ثوريا واحدا يرمي الى التصفية الكاملة لنظام الاستعمار العالمي ولنظام الرأسمالية العالمي . ولقد ظهرت الى الوجود مجموعة البلدان التي استقلت حديثا . وبعد كسب الاستقلال السياسي ، تواجه هذه البلدان مهمة تثبيت الاستقلال الوليد وذلك بالسعي لكسب استقلالها الاقتصادي وبناء اقتصادها الوطني المستقل . ان هذه المهمة تتخذ عندئذ صورة السعي لانجاز تنمية اقتصادية تقضي على التخلف الموروث الطويل الأمد ، عن طريق الاصلاح الزراعي، وبدء عملية التصنيع ، وازاحة الاحتكارات الاجنبية ، واقامة قطاع للدولة ، والسعي لرفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة . ويكون امام هذه البلدان الفتية طريقان لا ثالث لهما لاحداث تلك التنمية. فهناك طريق التطور الرأسمالي المألوف بكل ما يحف به من مخاطر وآلام، مخاطر استمرار التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وآلام الاستغلال المفروض على عاتق الطبقات الكادحة . ولهذا يبدو طريق التطور الرأسمالي وكأنه طريق مسدود . وهناك طريق اخر هو طريق التطور غير الرأسمالي ، الذي يتخذ ما يلزم من اجراءات التنمية والاقتصاد الوطني في مواجهة الطبقات الاجتماعية الرجعية المتخلفة ومراكز السيطرة الاقتصادية الاستعمارية . ومن شأن الطريق غير الرأسمالي ان يسعى بالضرورة لتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة ، حتى تشارك غيرها في التمتع بثمار الاستقلال ، وفي الوقت ذاته لتأمين مشاركة هذه الطبقات في اتخاذ القرارات الحاسمة بالنسبة لمصير بلادها . ولهذا يتميز الطريق غير الرأسمالي عن الطريق الرأسمالي ليس فقط بطبيعة الاجراءات الاقتصادية التي تتخذ تحت اسم التنمية ، وانما كذلك وبصفة اهم بطبيعة السلطة السياسية في الدولة . ان السلطة في الطريق غير الرأسمالي يجب ان تستقر في ايدي تحالف الطبقات الثورية ذات المصلحة في استمرار الثورة ، وبخاصة العمال والفلاحين وممثليهم من المثقفين الثوريين . ولقد دلت التجربة في البلدان الفتية على ان السلطة الثورية تقع في العادة في ايدي تحالف من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة . ونظرا لفشل التجارب التي قادتها البرجوازية الوطنية ، ونظرا لغلبة البرجوازية الصغيرة في التركيب البشري للبلدان الفتية، ونظرا للضعف الكمي والنوعي للطبقة العاملة ، فان قيادة التحالف غالبا ما تقع في ايدي البرجوازية الصغيرة وممثليها من المثقفين الثوريين . ولهذا تكون السلطة في العادة هي سلطة الديمقراطية الثورية للبرجوازية الصغيرة. ولقد بحث لينين بعد ثورة فبراير امكانية قيام ديكتاتورية الديمقراطية الثورية للبرجوازية الصغيرة في روسيا باستخدام سوفيتات نواب العمال والجنود كوسيلة لتمكين الثورة البرجوازية الديمقراطية من التطور الى ثورة اشتراكية في ظروف بلد فلاحي متخلف ، وذلك عن طريق وقف عملية التطور العضوي للرأسمالية . ومع التسليم باختلاف ظروف روسيا عندئذ عن ظروفنا الحالية ، فان البرجوازية الصغيرة لم تستطع هناك القيام بهذه المهمة موضوعيا . وعلى العكس من روسيا ، توجد حاليا الظروف التي تسمح بقيام هذه السلطة في البلدان الفتية ، وبخاصة حيث تتبنى العناصر المتقدمة من البرجوازية الصغيرة افكار الاشتراكية وتطمح الى صياغة اشتراكية للمجتمع .

وفي ظل السلطة الثورية للبرجوازية الصغيرة ،

المعادية للاقطاع والاستعمار يكون موطن الضعف الرئيسي هو ثقة جماعات البرجوازية الصغيرة في الرأسماليين .

ويصبح من الضروري حسم الموقف من الرأسماليين ، على النحو الذي تم في الجمهورية العربية المتحدة منذ يوليو ١٩٦١ . ومع ذلك تظل اوهام البرجوازية الصغيرة قائمة حول امكانية التوافق الطبقي والتعاون مع البرجوازية في حكم الدولة ، ولا يمكن التغلب على هذه الاوهام الا من خلال التجارب العملية وحدها . فهنا لا تجدي النظريات ولا النصائح مهما يكن صدقها واخلاصها. لكن الخطير في الامر هو قدرة البرجوازية عندئذ على التستر خلف اوهام البرجوازية الصغيرة للسيطرة على الاقتصاد والسياسة في الدولة . ولهذا فان مسؤولية الطبقة العاملة وممثليها تتمثل بالضرورة في الوقوف موقف الحليف الثابت للبرجوازية الصغيرة ، والسعي بصبر ودأب للتغلب على اوهامها ومخاوفها من خلال التجربة العملية . ولعل على رأس هذه المخاوف موقف العداء الذي قد تتخذه من الطبقة العاملة وممثليها ونظريتها . فمثل هذا العداء عداء ذاتي لا موضوعي ، ليست له ارضية موضوعية من مصالح الطبقتين الثوريتين بوصفهما طبقتين غير مستقلتين وانما هو ينبني في الاساس على اعتبارات ذاتية . هو عداء مفتعل . ومع التسليم بان هذا العداء قد يتحول من تناقض ثانوي الى تناقض رئيسي ، الا ان الطبقة العاملة مطالبة بالا تقع هذا الموقع، وان تتخذ من المواقف ما يجرد البرجوازية الصغيرة من مخاوفها الذاتية ، فان الطبقة العاملة لا يمكنها ان تنجز الاشتراكية دون التحالف الوطيد مع جماهير البرجوازية الصغيرة وبخاصة الفلاحين .

والناصرية ، ان صح هذا التعبير ، هي مجموعة المفاهيم الثورية التي اعلنها جمال عبد الناصر تعبيرا عن الثورة التي قادها اكثر من ثمانية عشر عاما . واذ جمع في شخصه بين المناضل والمفكر ، فانه يمكن القول بان الناصرية هي نظرية للبرجوازية الصغيرة عن الثورة الوطنية الديمقراطية في عصر الانتقال على النطاق العالمي من الرأسمالية الى الاشتراكية. انها نظرية للثورة الوطنية المستمرة التي تكتسب مضمونا اجتماعيا صريحا ، ومن ثم تقطع مراحل ثلاثا واضحة هي مرحلة كسب الاستقلال ثم مرحلة التنمية الاقتصادية ثم مرحلة التحول الاجتماعي . انها نظرية للثورة الوطنية والعداء السافر للاقطاع والاستعمار والرأسمالية الكبيرة . انها نظرية للقضاء على التخلف الموروث من اجل التنمية الاقتصادية الشاملة . انها نظرية للتحول الاجتماعي والطموح الى بناء الاشتراكية . انها نظرية للتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية .

لكنها لم تتخلص بعد من اصولها البرجوازية الصغيرة ، ومن ثم كانت تنطوي على تناقضاتها . ولعل اخطر هذه التناقضات جميعا قيامها منهجيا على التجريب والانتقاء .

فقد اعتمدت هذه النظرية على برهان التجربة والخطأ ، على منطق التجربة والممارسة . وتقدمت النظرية مستفيدة من تجربتها ، مع ما انطوت عليه من خسائر فادحة احيانا . وظل هذا المنهج سائدا حتى وضع الميثاق . ومن ثم استطاع جمال عبد الناصر ان يقول (لقد حققنا شيئا هاما كانت له كل الفائدة في الوصول بمرحلة التحول العظيم الى قرب نهايتها . هذا الشيء الهام هو الوضوح الشامل . لم تعد جزئيات المشاكل امامنا معارك متفرقة واصبحت الكليات مرتبطة متماسكة تكاد تكون في متناول ايدينا قوانين للحركة الاجتماعية والسياسية) .

كذلك اعتمدت النظرية على منهج الانتقاء . ومع ان الميثاق يعتبر الحل الاشتراكي حتمية تاريخية ويرفض اعتباره اختيارا انتقائيا ، الا ان جمال عبد الناصر كان حريصا على تمييز اشتراكيته التي يعلن انها اشتراكية علمية عن الاشتراكية الماركسية اللينينية .

مثال اول : (فالماركسية اللينينية لا تعترف بالدين ونحن نعترف بالدين وبالله) . ومع ذلك فهو صريح في موقفه من الدين . (الاسلام عقيدة يؤمن بها الشعب العربي فلا بد للرجعية ان تتستر بالاسلام وتتمسح بالاسلام زي الاخوان المسلمين عملاء الاستعمار) . (لقد اتخذوا من الدين ذريعة ليقولوا ان الاشتراكية ضد الدين) .

مثال ثان : (الماركسية اللينينية تطالب بالانتقال من دكتاتورية الرجعية الى دكتاتورية البروليتاريا التي هي دكتاتورية طبقة ما . ونحن لا نقول بأن تنتقل الدكتاتورية من طبقة الى طبقة والا فسندخل في حرب اهلية . فنحن ننتقل من دكتاتورية الرجعية الى ديمقراطية الشعب اجمع) .

مثال ثالث : (الماركسية اللينينية تطالب بهدم الطبقة المستغلة بعنف واستئصالها . ونحن نقول اننا نحل مشاكلنا بدون اراقة دماء ونتيح لهذه الطبقة او لافرادها فرصة العيش الكريم) . هنا يرفض عبد الناصر دموية الصراع الطبقي ، مع تسليمه بحتمية هذا الصراع وموضوعيته ، ويدعو لحل التناقضات الموجودة بالوسائل السلمية لا بالعنف او القوة .

مثال رابع : (الماركسية لا تؤمن بالملكية الخاصة . ونحن نقسمها الى ملكية غير مستغلة وملكية مستغلة . ونحن ضد الملكية المستغلة) .

مثال خامس : (الماركسية والشيوعية تنص على تأميم الارض . واشتراكيتنا لا تنص على تأميم الارض بل تؤمن بالملكية الفردية في الارض في اطار من التعاون) .

وعلى الرغم من هذا التفريق بين الاشتراكيتين ، فان جمال عبد الناصر لا يتردد في اعلان حقيقة جوهرية هي وحدة الاشتراكية وعدم تعددها . (انا في رأيي ان الاشتراكية واحدة ولكن يختلف التطبيق فيها باختلاف المكان) .

وفي النهاية فان الناصرية قد سمحت من خلال التجربة العملية بان تكشف عن امكانيات هائلة في ثورات التحرر الوطني المعاصرة . ويحلو لي ان اذكر بهذه الامكانيات التي سبق لي التنبيه اليها في مناسبات عديدة وهي :

اولا ـ امكانية استمرار الثورة الوطنية وتحولها الى ثورة اجتماعية .

ثانيا ـ امكانية تحول القادة الوطنيين وهم في قمة الحكم الى المواقع الفكرية للاشتراكية .

ثالثا ـ امكانية تبني طبقات اجتماعية اوسع من الطبقة العاملة لقضية الاشتراكية .

رابعا ـ امكانية بدء التحول الى الاشتراكية بغير قيادة الطبقة العاملة .

خامسا ـ امكانية قيام مرحلة انتقالية الى الاشتراكية تكون في ذاتها مجموعة من المراحل الانتقالية الى الاشتراكية تكون في ذاتها مجموعة من المراحل الانتقالية تنطوي على اصلاحات لها طبيعة ثورية .

سادسا ـ امكانية قيام سلطة البرجوازية الصغيرة الثورية بتحالف ما مع البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة وامكانية تطوير هذه السلطة ببناء حزب طليعي موحد للاشتراكيين على اساس الاشتراكية العلمية .

انها جميعا امكانيات تفترض شروطا وظروفا مؤاتية والا فانها لا تتحقق . وفي مقدمة هذه الشروط والظروف جميعا حركة الجماهير ويقظتها ونضجها للمشاركة الفعالة في حكم بلادها .

القاهرة — **فؤاد مرسي**

دار الآداب تقدم

الثقافة والثورة

مقالات في النقد

بقلم

محمود أمين العالم

« طوال العشرين سنة الماضية ، احتدم في الوطن العربي كله صراع حول نظرية في النقد الادبي او النقد الثقافي بوجه عام ، كان مداره طبيعة العلاقة بين الثقافة ـ من ادب وفن وفكر ـ وبين متطلبات الثورة التحريرية والاجتماعية والقومية . على انه ـ في الحقيقة ـ كان تعبيرا عن صراع اعمق ، هو الصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية كلها ..

... ولعل هذا ما دعاني الى التفكير في تجميع طائفة متنوعة من المقالات شاركت بها في هذا الصراع تحديدا لملامح تلك النظرية النقدية التي ليست هي ـ ببساطة ـ الا دعوة الى تنمية الثقافة الثورية العربية باعتبارها امتدادا وتطويرا لاشرف ما في تراثنا القومي العريق والى التعجيل بثورة ثقافية جذرية ، تعمق ثورة التحرير والاشتراكية والوحدة القومية ، وتعيد بناء الانسان العربي بناء حضاريا جديدا ، غير منقطع عن اشرف ما في تراثه القديم ، غير معزول عن حقائق مجتمعه وعصره . انها دعوة الى توظيف الثقافة توظيفا ثوريا في حياتنا ، دعوة الى التخطيط الثقافي بما لا يتناقض مع جمالية الابداع وذاتية الخلق وحرية التعبير ..»

من مقدمة المؤلف

صدر حديثا — **الثمن ٥٠٠ ق.ل**